المراد بذلك أحاديث الصفات فكان يفسر ذلك بما يناقض قول أبى حامد من اقوال أهل الاثبات والحديث ليس اسناده ثابتا باتفاق أهل المعرفة ولم يرو فى أمهات كتب الحديث المعتمدة فلا يحتاج الى الكلام فى تفسيره واذا قدر أن النبى ( ( قاله فهو كلام مجمل ليس فيه تعيين لقول معين فحينئذ فما من مدع يدعى أن المراد قوله الا كان لخصمه أن يقول نظير ذلك .

ولا ريب أن قول يحيى بن عمار وأبى اسماعيل الأنصارى ونحوهما من أهل الاثبات أقرب من قول النفاة أن هذا العلم هو من علم النبى ( ( بالاتفاق وعلم الصحابة .

ومن المعلوم أن قول النفاة لا ينقله أحد عن النبى ( ( ولا أصحابه لا باسناد صحيح ولا ضعيف بخلاف مذهب المثبتة فان القرآن والحديث والآثار عن الصحابة مملوءة به فكيف يحمل كلام النبى ( ( على علم لم ينقله عنه أحد ويترك حمله على العلم المنقول عنه وعن اصحابه .

وكذلك ما ذكره البخارى عن على رضى ا عنه أنه قال ( حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب ا ورسوله ( قد حمله أبو الوليد بن رشد الحفيد الفيلسوف وأمثاله على علوم الباطنية